المحاضرة الثانية

المدخل لدراسة القانون

(التمييز بين القاعدة القانونية وغيرها من القواعد الاجتماعية)

اولاً: التمييز بين القاعدة القانونية والقاعدة الدينية

معنى الدين: هو مجموعة العقائد والاحكام المستمدة من وحي قوة سامية غير منظورة والرامية الى خير الانسان في الحياة الدنيا والاخرة واسعاد المجتمع.

وتقسم الاديان من حيث **مصدرها** الى اديان سماوية (كالدين المسيحي والدين الاسلامي) واديان غير سماوية (كالدين البوذي).

وجه التشابه بين قواعد القانون وقواعد الدين:

١- يتشابهان من حيث الغاية غير المباشرة فكلاهما يرمي الى سمو المجتمع البشري واسعاده.
٢- توصف قواعد القانون وقواعد الدين بأنها عامة ينصرف حكمها الى كل من اتصف بصفة معينة من الاشخاص او توافرت فيه شروط محددة من الافعال.
٣- يتميزان بأنهما قواعد سلوك اجتماعية تهدف الى تحديد سلوك الفرد في الهيئة الاجتماعية وتقويمه.
٤- توصف بأنها قواعد ملزمة تقترن بجزاء يحمل الناس على اتباعها.
٥- تتميز بالوضوح والاستقرار.

وجه الاختلاف بين قواعد القانون وقواعد الدين:

١- يختلفان من حيث المصدر، فالاديان كافة مصدرها قوة عليا اما القانون فيتم وضعه من قبل البشر.
٢- يختلفان من حيث الغاية المباشرة ، فالاديان كافة تدفع بالانسان نحو الكمال الذاتي، اما القانون فيهدف الى حسن التنظيم الاجتماعي وارسائه على اساس العدل.

٣- يختلفان من حيث مقياس حكم التصرفات، اذ يكون في القانون مقياساً ظاهراً او خارجياً ينصب على التصرف في مظهره المادي، اما الاديان فينصرف الى مقياس باطني او داخلي.
٤- يختلفان من حيث الجزاء، الجزاء القانوني يبدو بصورة عقاب ويوصف بأنه جزاء مادي ظاهري تفرضه السلطة العامة، اما الجزاء الديني فيكون عقاب او ثواب يوقعه الله تعالى في الدنيا والاخرة.

ثانياً: التمييز بين القواعد القانونية والقواعد الاخلاقية

تعرف قواعد الاخلاق (مجموعة مبادئ يعتبرها الناس في زمن ما قواعد سلوك تتبع بدافع من الشعور الذاتي والرأي السائد والا تعرض مخالفها الى سخط المجتمع وازدراء اقرانه)، وتستمد قواعد الاخلاق من مصادر ثلاثة: الدين ومقتضيات الحياة والنظريات التأملية.

خصائص قواعد الاخلاق:

١- انها قواعد سلوك تهدف الى ادراك مثل اعلى للسلوك القويم والضمير الطاهر.
٢- تعمل في دائرة واجب الانسان نحو ربه وواجبه حيال نفسه وتجاه غيره.
٣- انها تفرض على الانسان نوعين من الواجبات ، اولهما سلبي يتمثل في الامتناع عن الاعتداء على حقوق الغير، وثانيهما ايجابي يفرض عليه مساعدة الغير والتضحية في سبيل اسعاد الاخرين.
٤- انها قواعد عامة مجردة تتضمن خطاباً موجهاً الى الناس كافة.
٥- انها تقترن بجزاء يتمثل في ازدراء المجتمع وتأنيب الضمير.
٦- انها قواعد نسبية، اذ انها غير ثابتة تختلف باختلاف المجتمعات وتتباين بتباين الزمن.
٧- انها قواعد غامضة مبعثرة ينقصها الوضوح.

الصلة بين قواعد القانون وقواعد الاخلاق

١- تعتبر الاخلاق مثلاً أعلى يلهم القانون في كثير من احكامه.
٢- تعتبر الاخلاق مقياساً تقاس به سلامة التصرفات القانونية، فقد نصت الكثير من القوانين على بطلان كل اتفاق مخالف للاداب العامة.
٣- تلعب قواعد الاخلاق دوراً هاماً في تكوين القاعدة القانونية في حالة افتقاد النص والعرف.

وجه الاختلاف بين قواعد القانون وقواعد الاخلاق

١- تختلف من حيث مقياس الحكم على التصرفات، فمقياس الحكم في قواعد الاخلاق باطني فالعبرة في النية الداخلية، اما قواعد القانون فمقياس الحكم فيها ظاهري خارجي.
٢- تختلف من حيث الوضوح والاستقرار، فقواعد الاخلاق غامضة مشتتة اما قواعد القانون فهي واضحة مستقرة محددة بنص.
٣- يختلفان من حيث طبيعة الجزاء، ويكون ذلك من ناحيتين ، الناحية الاولى طبيعة الجزاء فطبيعة الجزاء في قواعد الاخلاق ادبي غير قابل للتنفيذ المادي يبدو بصورة عذاب الضمير وسخط المجتمع، اما طبيعة الجزاء في قواعد القانون يكون اذى ظاهري، اما الناحية الثانية من حيث من يتولى توقيع الجزاء، فقواعد الاخلاق يوقعه ضمير الاثم، اما الجزاء القانوني توقعه السلطة العامة.

ثالثاً: التمييز بين قواعد القانون وقواعد العدالة

تعرف العدالة بأنها (مجموعة من القواعد تصدر عن مثل اعلى يستهدف خير الانسانية والمجتمع بما يملأ النفوس من الشعور بالانصاف وما يوحي به من حلول منصفة).

تتميز قواعد العدالة **بالخصائص** الاتية:
١- انها قواعد عامة اجتماعية.
٢- تصدر عن مثل اعلى يرمي الى خير الانسانية وصلاح المجتمع.
٣- قواعد متغيرة لا توصف بالثبات.
٤- لا ترشد الى حلول ثابتة وانما تملأ النفس شعوراً بالانصاف.
٥- انها قواعد يشوبها الغموض والتشتت.
٦- انها قواعد ملزمة تقترن بجزاء على من يخالفها، فيكون جزاء مادي متى ما اعتبرت مصدراً رسمياً للقانون، ويكون جزاؤها ادبياً في الحالات التي لا تدخل في عداد مصادر القانون الرسمي.

الصلة بين قواعد القانون وقواعد العدالة

١- ان دائرة قواعد العدالة تمثل مرحلة وسطى تمر بها قواعد الاخلاق في طريق تحولها الى قواعد قانون، فالوعي الاجتماعي وسمو احساس الجماعة يقضي بتحول هذه القيم الى قواعد قانون.
٢- قواعد العدالة تؤثر في الحياة القانونية في اتجاهين، الاول تأثيرها في دائرة التشريع، والثاني تأثيرها في نطاق القضاء.

وجه الاختلاف بين قواعد القانون وقواعد العدالة

١- يختلفان من حيث الغاية المباشرة، فقواعد القانون تهدف الى حسن التنظيم الاجتماعي، اما قواعد العدالة فتقوم على فكرة الخير شأنها شأن قواعد الاخلاق.
٢- يختلفان من حيث قواعد الجزاء، فالقانون يقترن دائماً بجزاء مادي ظاهري، اما قواعد العدالة فيكون جزاؤها مادي ظاهري متى ما كانت قواعد العدالة مصدراً رسمياً للقانون، ويكون جزاؤها ادبياً في ماعدا ذلك.
٣- تختلف من حيث الوضوح والاستقرار، فقواعد القانون واضحة المعالم، اما قواعد العدالة فيكتنفها الغموض ويسودها التشتت.
٤- ترشد قواعد القانون القاضي الى حلول قاطعة يستفيد من نصوصها مباشرة او بصورة غير مباشرة اما قواعد العدالة فلا تملي على المشرع احكاماً قاطعة وانما تملأ المشرع والقاضي بشعور يوحي بالانصاف.
٥- توصف قواعد القانون بالتجرد بينما قواعد العدالة صفة التجريد فيها تبدو باهتة.

رابعاً: صلة القانون بالعلوم الاجتماعية الاخرى

١- **علاقة القانون بعلم السياسة:** تتضح علاقتهما حين ينظم القانون الكيان السياسي للدولة، محدداً بذلك شكل الحكم، والسلطات القائمة فيها، منظماً العلاقات بين هذه السلطات من جهة، وبينها وبين الشعب من جهة ثانية.
٢- **علاقة القانون بعلم الاقتصاد:** تتجلى في دائرة المعاملات المالية، فالقانون يتجه الى تنظيم علاقة الفرد بغيره من حيث المال وتحديد سلطة الشخص على المال، التفت الى علم الاقتصاد لينهل منه الحلول، واذا كان علم الاقتصاد يهتم بالبحث في انتاج الثروة وتوزيعها فأن القانون يتولى

تنظيم كثير من هذه الجوانب، بما يقرره من قواعد للملكية، ومن ثم تنظيم تداول الاموال ووضع العقد، والعقد اداة هامة في تداول المال.

٣- **علاقة القانون بعلم الاجتماع:** تظهر العلاقة بينهما حين يتصدى القانون لتنظيم واجبات الفرد ومسلكه حيال افراد جنسه ، ويظهر جلياً في دائرة الاحوال الشخصية عندما يتناول بالتنظيم علاقة الفرد بأسرته ، واذا كان علم الاجتماع يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية ومتابعة سلوك الفرد في الجماعة، فقد تفرع منه في الوقت الحاضر فرع يطلق عليه اسم علم الاجتماع القانوني الذي يركز اهتمامه على دراسة سلوك الشخص تجاه القواعد القانونية المطبقة وعلى استخلاص النتائج الاجتماعية المترتبة على سن تشريع او تعديله او الغائه.

٤- **علاقة القانون بعلم التاريخ:** لا يمكن نكران العلاقة القوية بينهما لان الدراسة التاريخية تلقي الضوء على القواعد القانونية القديمة وتعين رجل القانون في تقديرها وتحديد مسلك المشرع في حيالها، فهي بما تقدمه من معلومات تكفل للمشرع نهجاً سليماً في تشريعه فيحدد بعونها موقفه من القواعد القديمة من نبذ او ابقاء ، وهي تساعد رجل القانون في تفهم القواعد القائمة التي قد لا يسهل ادراكها الا في ضوء الالمام بالظروف المحيطة بها وقت نشوئها.

٥- **علاقة القانون بالدراسات الفلسفية:** تضفي الفلسفة على البحث القانوني الاصالة والعمق وسعة الاحاطة، اذ يساعد علم النفس وعلم المنطق في تحديد مضمون القاعدة القانونية وتبريرها وتفسيرها.